Entrepreneurship Journal for Finance and Business (EJFB)
2025, VOL. 06, NO. (Special (1)), 231-240, E-ISSN: 2709-4251, P-ISSN: 2708-8790
DOI: https://doi.org/10.56967/ejfb2025664

Financial inclusion and its role in reducing poverty in Iraq: An analytical study for the Period 2014-2023

Abdul-Mahdi R. Hamza [1*], Israa Sh. Rahim [2], Zainab M. Dhiab[3], Kawthar H. Dawood[4], Sarab M. Amin[5]

[12345] Department of Business Administration, College of Administrative Sciences, Al-Mustaqbal University, Babylon, Iraq

abadulmahdi.raheem@uomus.edu.iq , std21203162@mustaqbal-college.edu.iq , std21203222@mustaqbal-college.edu.iq , srd21203286@mustaqbal-college.edu.iq, srd21203220@mustaqbal.college.edu.iq

[*] **Corresponding author:**
Abdul-Mahdi R. Hamza
abadulmahdi.raheem@uomus.edu.iq

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License.

Abstract:

The aim of this research is to present the reality of financial inclusion in Iraq, by analyzing the behavior and trends of its financial indicators according to its dimensions (access and usage) for the period (2014 to 2024). This research aims to determine the level of financial inclusion in Iraq and its most important pillars. Based on the basic premise that financial inclusion in Iraq can be measured and analyzed, and the development of its indicators can be monitored. Financial inclusion in Iraq can be expressed using four sets of indicators: banking density and banking penetration, and the spread of electronic payment services to express access. Mobile payment services, and electronic card and bank account penetration indicators, were used to express usage. Two factors were identified as constraints on achieving financial inclusion requirements in Iraq: the financial infrastructure and technology, and the lack of widespread financial awareness among individuals and the skill required to select financial products. This has led to a lack of digital transaction culture among Iraqis, as well as a lack of confidence in financial transactions in this context, due to the prevalence of hacking, fraud, and deception. It is impossible to advance financial inclusion levels in Iraq without addressing these two important and interconnected constraints.

Keywords: Financial inclusion, poverty in Iraq.

Conclusions:

1. Financial inclusion refers to the ability of individuals and businesses to access useful and affordable financial products and services that meet their needs. It is considered one of the key enablers for eradicating poverty.
2. Providing mechanisms for handling complaints and fulfilling any financial obligations to clients requires the establishment of an appropriate regulatory system.
3. The level of banking density remains low compared to the global standard, which is one branch for every 10,000 people.
4. The low level of banking penetration negatively affects financial inclusion, and the weak distribution of ATMs indicates that a large segment of the population remains excluded from banking services.
5. Poverty is one of the economic indicators that reflect a lack of sufficient income to access basic life necessities such as education, healthcare, housing, and others.
6. Despite the successive policies of the Iraqi government to eliminate poverty, the poverty rate remains high, especially in rural areas.

مجلة الريادة للمال والاعمال
2025، المجلد السادس، العدد (الخاص (1))، الصفحات 231 - 240

الشمول المالي ودوره في الحد من الفقر في العراق: دراسة تحليله للمدة 2014-2023

عبد المهدي رحيم حمزة[1*]، اسراء شاكر رحيم[2]، زينب محمد ذياب[3]، كوثر حاكم داوود[4]، سراب محمد امين[5]
[12345] قسم ادارة الاعمال، كلية العلوم الادارية، جامعة المستقبل، بابل، العراق
abadulmahdi.raheem@uomus.edu.iq , std21203162@mustaqbal-college.edu.iq , std21203222@mustaqbal-college.edu.iq , srd21203286@mustaqbal-college .edu.iq, srd21203220@mustaqbal.college.edu.iq

المؤلف المراسل:
عبد المهدي رحيم حمزة
abadulmahdi.raheem@uomus.edu.iq

هذا العمل مرخص بموجب المشاع الابداعي نسب المصنف 4.0 دولي (CC BY 4.0)

المستخلص:

هدف البحث الى عرض واقع الشمول المالي في العراق، من خلال تحليل سلوك واتجاه مؤشراته المالية بحسب أبعاده الوصول Access والاستخدام Usage للفترة(2014 الى 2024)، لغرض الوقوف على ماهية مستوى الشمول المالي في العراق؟ وماهي أهم ركائزه؟ انطلاقاً من فرضية أساسية مفادها يمكن قياس وتحليل الشمول المالي في العراق ورصد اتجاه تطور مؤشراته، عبر عن الشمول المالي في العراق باستخدام أربع مجموعات من المؤشرات، وهي مؤشرات الكثافة المصرفية، والانتشار المصرفي، وانتشار خدمات الدفع الإلكتروني للتعبير عن الوصول، بينما تم استخدام مؤشرات انتشار خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول ومؤشرات البطاقات الإلكترونية وعدد الحسابات المصرفية للتعبير عن الاستخدام، اتضح أن هناك عاملين يشكلان معوقين لتحقيق متطلبات الشمول المالي في العراق، وهما البنية التحتية والتكنولوجيا المالية، وضعف الوعي المالي لدى الأفراد ومهارة اختيار المنتجات المالية. وقد أدى ذلك إلى غياب ثقافة المعاملات الرقمية لدى الأفراد العراقيين، بالإضافة إلى ضعف الثقة في المعاملات المالية في هذا الإطار بسبب الاختراق والاحتيال والخداع الذي يعاني منه. ولا يمكننا رفع مستويات الشمول المالي في العراق دون معالجة هذين المعوقين المهمين والمترابطين.

الكلمات المفتاحية الشمول المالي، الفقر في العراق.

المقدمة

يُعد الشمول المالي أحد الركائز الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة وتحسين مستويات المعيشة، حيث يسهم بشكلٍ مباشر في تمكين الأفراد والمؤسسات الصغيرة من الوصول إلى الخدمات المالية التي يحتاجونها، كالحسابات البنكية، والقروض، والتأمين، مما يساهم في تعزيز النشاط الاقتصادي ورفع مستوى الرفاهية الاجتماعية. وقد أظهرت الدراسات الحديثة أن الشمول المالي يلعب دورًا محوريًا في الحد من الفقر، خاصةً في البلدان النامية حيث يعاني عدد كبير من السكان من انعدام الفرص المالية والاقتصادية، اتضح وجود عاملين شكلا قيدين على تحقيق مقتضيات الشمول المالي في العراق وهما البنية المالية التحتية والتكنولوجية وعدم انتشار الوعي المالي لدى الأفراد ومهارة اختيار المنتجات المالية، وهو ما تسبب في انعدام ثقافة التعامل الرقمي لدى الفرد العراقي، فضلاً عن انعدام ثقته بالتعاملات المالية في هذا الاطار لما يشوبه من اختراق ونصب واحتيال وانه لا يمكن ان نرتقي بمستويات الشمول المالي في العراق، دون معالجة هذين القيدين اللذين لأهميتهما وترابطهما، الأمر الذي يتطلب تبني حزمة من السياسات الجديدة الداعمة لرفع مستويات الشمول المالي في العراق، عبر وضع الخطط التي تكفل تطوير وتوسيع البنية المالية التحتية والتكنولوجية، والمساهمة في نشر الوعي المصرفي والتثقيف المالي، بعده شرطاً اساسياً في تحقيق سهولة الوصول واستخدام الخدمات المصرفية من خلال صياغة البرامج التثقيفية التي تقدم مهارات مالية مختلفة يمكن من خلالها اختيار الخدمات المالية الملائمة، واتخاذ القرارات المناسبة.

الفصل الاول: منهجية البحث

اولاً: مشكلة البحث

تأتي المطالبة بتوسيع نطاق الخدمات المالية والمصرفية لتشمل جميع فئات المجتمع، حيث يؤثر ذلك بشكل كبير على الجانب الاجتماعي، خاصة فيما يتعلق بالفقراء ومحدودي الدخل. يهدف هذا التوجه إلى تمكين الفئات المحرومة من الحصول على التمويل الذي يساعدها في تحسين مستويات معيشتها. يعاني المجتمع العراقي من مستويات مرتفعة من الفقر، حيث تتجاوز النسب الحدود المقبولة، رغم ما يمتلكه العراق من مقومات للعيش الكريم. ومن العوامل الأساسية التي يمكن أن تساهم في تقليص هذه النسب هو تطبيق برنامج الشمول المالي. لذا، يطرح السؤال:

1. ما هو واقع الشمول المالي في العراق؟
2. هل يمكن أن يسهم الشمول المالي في تقليص الفقر في العراق؟
3. هل يوفر الشمول المالي الدعم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة؟

ثانياً: فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: يكمن ان يؤثر الشمول المالي على مشكلة الفقر في العراق، حيث إن توفير الخدمات المالية والمصرفية للسكان يسهم بشكل إيجابي في تحسين مستوى المعيشة، خاصة بالنسبة للطبقات الفقيرة.

ثالثاً: أهمية البحث

نظراً لأهمية الارتقاء بمستويات الشمول المالي، الذي يُعدّ من أبرز أولويات أهداف التنمية المستدامة، لما يوفره من مرونة متزايدة للأفراد والاقتصاد، وإمكانية اغتنام الفرص الاقتصادية، تكمن أهمية هذا البحث في توجيه صانعي القرار نحو صياغة سياسات اقتصادية ونقدية تدعم وتساهم في توسيع نطاق الشمول المالي، وتنبع أهمية هذا البحث من تناوله لمتغيرين أساسيين يرتبطان ارتباطاً وثيقاً بحياة المجتمع العراقي واستقراره ورفاهه:

- الفقر وما يترتب عليه من تحديات، وأهمية العمل على الحد منه قدر الإمكان للوصول إلى مستوى مقبول، حتى وإن لم نتمكن من القضاء عليه تماماً، لارتباطه بحياة كريمة وسلم مدني منشود.
- الشمول المالي وأثره على الحياة المعاصرة في المجتمعات، من خلال توفير خدمات تدعم كافة الجهود الرامية إلى خدمة جميع الفئات.

رابعاً: هدف البحث

يسعى البحث إلى تحليل المؤشرات الأساسية للشمول المالي واقتراح العوامل المساعدة على تعزيزه في ظل الاصلاحات المالية التي يشهدها القطاع المالي العراقي، علاوة على تسليط الضوء على بعض المعوقات الرئيسية التي تمنع رفع مستوياته وتحقيق الرفاهية المالية للفرد في العراق.

الفصل الثاني: الجانب النظري

المبحث الاول: الشمول المالي

أولاً : مفهوم الشمول المالي

هناك اختلاف في تعريف الشمول المالي سواء من قبل المؤسسات المالية المختلفة أو من قبل الأكاديميين المتخصصين، لذلك فقد تعددت مفاهيم الشمول المالي، إذ يعرفه (فهد و العكيدي، 2019: 417) بأنه عبارة عن إمكانية وصول الأفراد الى الخدمات المالية بالوسائل الرسمية بما في ذلك فتح الحسابات المصرفية بأنواعها وخدمات التأمين والدفع والتحويل ، في حين يعرفه (هوجان وآخرون، 2021: 62) بأنه عبارة عن توفير الخدمات المالية المستدامة والرشيدة للأفراد، أو توفير الخدامات المالية بجودة عالية مع الالتزام بحماية مستخدمي كما يعرفه آخرون بأنه النظام الذي يقوم على هذه الخدمات أساس مدى قدرة الأفراد على الوصول واستخدام المنتجات والخدمات المالية والمصرفية المتاحة في السوق والملائمة لاحتياجات الزبائن بمختلف فئاتهم وتمكينهم من العيش بحياة اجتماعية كريمة ذات مستوى اقتصادي معقول، ويعرفه البنك المركزي العراقي (عبد النبي، 2018 : 2) بأنه وصول الخدمات المالية والمصرفية المتاحة الى أكبر عدد ممكن من الأفراد وقطاع الأعمال وبتكاليف مناسبة بما يساهم في استدامة التنمية، وكذلك يعرف الشمول المالي بأنه توفير أو استخدام جميع المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بتكاليف معقولة لأكبر عدد ممكن من الأفراد والمجتمعات والمؤسسات، خاصةً الفئات ذات الدخل المنخفض (الشمري، 2016: 29)، كما يُعتبر الشمول المالي نقيضًا للاستبعاد المالي، الذي يعني عدم قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية المتاحة في السوق والتي تلبي احتياجاتهم، مما يعيقهم عن العيش حياة اجتماعية طبيعية وبسيطة في مجتمعاتهم. يتطلب تحقيق الشمول المالي تمكين المؤسسات المالية والأعمال والأفراد من الحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفعالية، بأسعار مقبولة ومعقولة، وبطريقة مستدامة ومسؤولة (إلياس، 2015: 11)، ويستخدم مصطلحا الشمول المالي والاستبعاد المالي لتحديد مدى قدرة الأفراد على الوصول إلى الخدمات المالية والاستفادة منها.

ومن خلال ما سبق يمكن القول ان الشمول المالي هو توفير المنتجات والخدمات المالية المفيدة وبأسعار معقولة لتلبية احتياجات جميع شرائح المجتمع، وخاصة الفئات المستبعدة أو المهمشة، مثل الفقراء، وذوي الدخل المنخفض، وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والنساء، والشباب، وسكان المناطق الريفية.

ثانياً: أهمية الشمول المالي:

يكتسب الشمول المالي والوصول إلى الخدمات المالية والمصرفية أهمية متزايدة، خاصة في السنوات الأخيرة، في مختلف دول العالم، وخصوصاً في الدول النامية. ويعود ذلك إلى تداعيات الأزمة المالية العالمية، التي ستؤثر إيجابياً على البيئة الاقتصادية والسياسية على حد سواء. وقد اعتمدت مجموعة العشرين الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية. ويمكن إبراز أهمية الشمول المالي من خلال النقاط التالية: (هارون و محمد أمين، 2020: 48)

- الوصول إلى الخدمات المالية التي تقدمها الجهات الرسمية.
- الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة معقولة من شأنه تحسين حياة الفقراء.
- إيجاد خيارات مالية أفضل للعملاء.
- تلبية الاحتياجات الفردية للأفراد، مما يساعد على تحسين مستوى النمو الشامل للبلاد.
- تجنب مخاطر الإقصاء المالي (انخفاض الوعي المالي لدى المواطنين، صعوبة الحصول على الائتمان من مصادر غير رسمية بأسعار باهظة، التراجع العام في الادخار والاستثمار، ارتفاع معدلات البطالة، تراجع مشاريع القطاع الخاص، انتشار الفقر والفساد والجريمة وزيادة معدلاتها).
- تتجلى أهمية الشمول المالي أيضًا من خلال المساعدة في خفض تكاليف المنتجات وخفض خدمات النقل

بالإضافة إلى تحسين جودة المنتجات في ظل زيادة الخيارات ومرونتها للمستهلكين.

ثالثاً: أهداف الشمول المالي

يهدف الشمول المالي الى تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين مستويات المعيشة للمواطنين وتقليل نسب البطالة، وتمكين فئة الشباب والنساء مالياً وذلك من خلال ما يأتي: (ضيف ، 2020: 479)

- زيادة القدرات المالية لدى الفئات المستهدفة في المجتمع من خلال تعزيز الثقافة والمعرفة المالية لدى النساء والشباب والعاطلين عن العمل، وتعزيز ثقتهم بمزودي الخدمات المالية في القطاعين المالي والمصرفي.
- تحسين وصول جميع فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية ومصادر التمويل، والاستفادة منها، خاصة في المناطق الريفية والمناطق المهمشة.
- توعية وتثقيف مستهلكي الخدمات والمنتجات المالية، وزيادة معرفتهم بالحقوق والواجبات المرتبطة باستخدام هذه الخدمات والمنتجات، وذلك لحماية حقوقهم.

رابعاً: مؤشرات الشمول المالي

للشمول المالي أبعاد مختلفة وكل واحدة من هذه الابعاد لها آثار على العلاقة بين مزودي الخدمات المالية وزبائنهم، ولكل منها دور مختلف في تحقيق الشمول المالي، وقد استخدمت مجموعة من هذه الأبعاد في مختلف الجهود المبذولة لجمع البيانات المتعلقة بالشمول المالي من قبل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسة التحالف العالمي من اجل الشمول المالي، ويمكن توضيح هذه الابعاد من خلال ما يأتي:

1. الوصول إلى الخدمات المالية:

يتعلق هذا البعد عادةً بجانب العرض، حيث يشمل البنية التحتية المصرفية المادية مثل توفر فروع البنوك وأجهزة الصراف الآلي ونقاط البيع، بالإضافة إلى البنية التحتية الرقمية. ينبغي أن تشمل الخدمات المالية المصرفية، مثل الفروع، المنافذ، وآلات الصرف الآلي (ATMs)، أو وكلاء البنوك (ASB)، أو ما يُعرف في بعض البلدان بالمراسلات المصرفية (BCs) لتوفير الخدمات المصرفية للسكان. ويعبر هذا البعد عن القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية التي توفر بيانات تتعلق بإمكانية الوصول إلى المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية. ويتطلب هذا البعد تحليل وتحديد العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي، مثل القرب من نقاط الخدمة والفروع المصرفية وتكلفة الحصول على الخدمات المالية.(الحسن ، 2023 : 40)

2. استخدام الخدمات المالية

يشير استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية التي تقدمها مؤسسات القطاع المصرفي. ويتطلب تحديد مدى استخدام الخدمات المالية جمع البيانات حول انتظام وتواتر الاستخدام على مدى فترة زمنية محددة. ويتم قياس استخدام الخدمات المالية من خلال عدة مؤشرات، بما في ذلك: نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الودائع المنتظمة، ونسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل من حسابات الائتمان المنتظمة، وعدد معاملات الدفع عبر الهاتف المحمول، ونسبة البالغين الذين يستخدمون حسابًا مصرفيًا بشكل دائم ومتكرر، ونسبة أولئك الذين احتفظوا بحساب مصرفي خلال العام الماضي، ونسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية، ونسبة الشركات الصغيرة أو المتوسطة الحجم التي لديها حسابات مالية رسمية .(حدة ، 2018 :10)

3. جودة الخدمات المالية:

إنها في الأساس من مسؤولية جانب العرض يقصد به قدرة الخدمات المالية أو المنتجات على تلبية طلبات المستهلك وإن عملية وضع مؤشرات للقياس أبعاد الجودة يعد تحدياً نظرياً بحد ذاته وذلك لكون بعد الجودة للشمول المالي ليس بعداً واضحاً ومباشراً، إن عملية تطوير المؤشرات لقياس بعد الجودة تشكل تحدياً في حد ذاتها، إلا أن النضال من أجل ضمان جودة الخدمات المالية المقدمة يشكل تحدياً أيضاً، حيث يتطلب من المهتمين والعاملين دراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات واضحة فيما يتعلق بجودة الخدمات المالية المقدمة، إن بعد الجودة في الشمول المالي ليس بعداً واضحاً ومتسقاً، فهناك العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوع الخدمات المالية، مثل: تكلفة الخدمات، والثقافة المالية، والراحة والسهولة، وحماية المستهلك المالي.(حمزه واخرون , 2023 :82)

4. الكثافة المصرفية

يشير مؤشر الكثافة المصرفية إلى عدد الأفراد لكل بنك في بلد ما، وهو أحد المؤشرات المصرفية المعتمدة في التحليل الاقتصادي والمالي، وبالتالي كلما انخفض هذا المؤشر، كلما كانت العادات المصرفية أكثر انتشارًا. عدد الأفراد (بالآلاف من الأفراد) / عدد الفروع.(ياس، 2022: 44).

5. الانتشار المصرفي:

يعبر هذا المؤشر عن مدى الانتشار الجغرافي للبنك من خلال توزيع الوحدات المصرفية في المناطق الجغرافية لمختلف مناطق الدولة، بالإضافة إلى سهولة الوصول المالي من خلال الأجهزة الرقمية الحديثة التي تقدم الخدمات المالية عن طريق تحويلها بالوكالة ، وينقسم هذا المؤشر إلى:(زيفي وبن ، 2022: 528.)

الفروع المصرفية: يعتبر أحد مقاييس الكثافة المصرفية، حيث ينص نموذج كاميرون الذي تم تطويره عام 1967 على أنه لكل 10000 نسمة يوجد فرع بنكي واحد، حيث يقاس عدد الفروع بالمعادلة:

$$\text{الكثافة المصرفية} = \frac{\text{عدد الفروع}}{\text{عدد السكان}} \times 10000$$

ماكينات الصرف الآلي (ATM): يعرف هذا الجهاز بأنه ماكينة صرف آلي إلكترونية تتيح لعملاء البنك الوصول إلى حساباتهم المصرفية بطريقة آمنة، وينشرها البنك في فروعه وفي الأماكن العامة، ويتعامل معها العميل آلياً دون الحاجة الفعلية لموظف البنك سواء للاستعلام عن رصيد الحساب أو الحصول على سحوبات نقدية.

سادساً: متطلبات تحقيق الشمول المالي

يحتاج التحول إلى مجتمع غير نقدي إلى تظافر الجهود على مستوى المجتمع من أجل تذليل العقبات التي تحول دون ذلك، إذ يؤدي هذا التحول إلى تعزيز الشمول المالي من خلال تقديم خيارات للتحصيل والسداد تتسم بالكفاءة والتنوع والمرونة، ولضمان تحقيق ذلك لابد من المتابعة المستمرة وقياس ما تم ومقارنته بما يجب أن يكون، إذ أن الواقع العملي قد يوضح أن نسبة التوسع في تطبيق الشمول المالي مقارنة بنسبة الزيادة السكانية ونسبة التطور التكنولوجي، قد تعد نسبة انجاز غير مرتفعة مما يستلزم تظافر جهود المجتمع ككل من أجل تبني الشمول المالي، وتتضمن المتطلبات الرئيسية للشمول المالي ما يأتي:(عوض، ٢٠٢١: ٣)

- إجراء دراسة شاملة ومستمرة للسوق المصرفي بهدف تقييم فعالية الخدمات المصرفية المتاحة ومدى توافقها مع احتياجات ومتطلبات جميع فئات المجتمع.
- السعي لإطلاق خدمات جديدة تلبي كافة الاحتياجات المصرفية لجميع شرائح المجتمع.
- متابعة آراء العملاء لمعرفة مدى رضاهم عن الخدمات المقدمة، وتزويدهم بكافة المعلومات اللازمة حول حساباتهم.
- تقديم خدمات استشارية للعملاء لمساعدتهم في اختيار الحلول المصرفية الأنسب لهم، مما يسهم في إدارة أموالهم بشكل فعال.
- تعزيز دور الجهات الرقابية المختلفة لزيادة ثقة العملاء في الخدمات المقدمة.

المبحث الثاني: الفقر

أولا: مفهوم الفقر

الفقر واحد من القضايا التي حظيت باهتمام الباحثين على اختلاف تخصصاتهم , وهو ظاهرة معقدة من حيث أبعادها الاقتصادية والاجتماعية و ذات أبعاد نفسية وإنسانية ومن المفاهيم التي لا يوجد له تعريف متفق عليه, لكن معظم الباحثين يعرف الفقر (حنوش،2000 : 117) بانه التكلفة النقدية لفرد معين في زمان ومكان معين، للوصول إلى مستوى رفاه مرجعي ,وحيث يعرف مستوى الرفاه بدالة المنفعة في نظرية المستهلك ، وكذلك يتمثل الفقر.(العبدلي & علي، 2014: 236) في تدني المستوى المعيشي للفرد، ويعبر عن حالة الحرمان المادي، ومن أهم مظاهره انخفاض استهلاك الغذاء كماً ونوعاً، وفقدان القدرة على مواجهة المواقف الصعبة والطارئة التي يتعرض لها الفقراء كالمرض والعجز والبطالة والكوارث الطبيعية والأزمات، ويرى (ابو الشعير، 2018: 503) ان الفقر هو انخفاض في المستوى المعيشي للفرد ، والذي يتم تحديده في اتجاهين، الاتجاه الأول، مثل فقر الغذاء، ويمثله متوسط عدد السعرات الحرارية اللازمة لكل فرد، اما الاتجاه الثاني ف يشمل السلع والخدمات الأساسية غير الغذائية، وترى المفوضية الأوروبية الفقر (Gordon, D. 2006 :31) بانه يمثل الاشخاص والأسر ومجموعات الأشخاص الذين تكون مواردهم (المادية والثقافية والاجتماعية) محدودة للغاية بحيث تستبعدهم من الحد الأدنى المقبول من الحياة في الدولة العضو التي يعيشون فيها.

ومما سبق يمكن تعريف الفقر بانه حالة من الحرمان الشديد من الموارد الأساسية اللازمة لحياة كريمة. يتجاوز الفقر مجرد نقص المال، فهو يشمل جوانب متعددة تؤثر على حياة الإنسان بشكل شامل.

ثانيا: مستويات الفقر:

ان المحددات الأساسية حسب إحصاءات البنك الدولي يمكن ان يأخذ الفقر مستويين هما:

أ. الفقر المدقع:

وهو الفقر المتمثل بانخفاض مستوى الدخل الذي لا يستطيع عنده الفرد الإنفاق على المواد الغذائية الأساسية، ومن ثم يعاني الفقير من أمراض سوء التغذية، وحسب تقديرات البنك الدولي ان مستوى الدخل الذي يقل عن دولار يوميا للفرد يعد فقيرا ضمن الفقر المدقع .(الاسدي , 2010 :70)

ب. الفقر المطلق:

ويعرف بمستوى دخل الفرد الذي لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية من غذاء وكساء ومسكن وتامين الوصول إلى التعليم الأساسي والرعاية الصحية، ووسائل الرعاية الاجتماعية وتقديرات البنك الدولي تحدده بالدخل الذي يقل عن دولارين يوميا، ويوجد خط يسمى خط الفقر والذي يمكن من خلاله معرفة عدد الفقراء ونسبتهم في المجتمع وتتفاوت قيمة خط الفقر المطلق بين المجتمعات بسبب التباين الثقافي والاجتماعي، ودرجة التطور الاقتصادي والتقني كما تتفاوت من بلد إلى أخر (الفارس،2001 : 34)

ثالثاً: انواع الفقر

ويمكن تقسيم الفقر الى الانواع الاتية: (كبطان، 2019: 231)

- فقر الدخل ويشير هذا النوع الى عدم كفاية الموارد لضمان وتأمين الحد الأدنى لمستوى المعيشة المناسب اجتماعيا.
- فقر القدرة ويشير هذا النوع الى تدني مستوى قدرات الافراد الى حد يمنعهم من المشاركة في عمليات التنمية.
- الفقر الطارئ أو ما يسمى بالفقر الناجم عن أزمة قد تكون سياسية او اقتصادية أو عسكرية او قد تكون كارثة طبيعية ويمكن تجاوزها بالتضامن الدولي والشعبي.

رابعاً: مؤشرات الفقر

يعد خط الفقر مؤشرا على التمييز بين الفقراء وغير الفقراء ، ويقاس عادة بالعملة المحلية وبالأسعار الجارية ، لكنه لا يعكس مدى خطورة مشكلة الفقر سواء من حيث عدد الفقراء أو من حيث شدة وعمق الفقر الذي يعانون منها ,مما استدعى اللجوء إلى مؤشرات أكثر عمقا وقوة في تحديد هذه المستويات وهي:

- **مؤشر نسبة الفقر:** وهو من أكثر المؤشرات انتشاراً كأحد أبسط المقاييس، ويقيس هذا المؤشر نسبة السكان الذين هم تحت خط الفقر، أو يقيس الأهمية النسبية للفقراء في المجتمع. (سعيد، 2015: 32.)
- **مؤشر فجوة الفقر:** يعتبر هذا المؤشر من المؤشرات المهمة لقياس حجم فجوة الفقر الموجودة بين دخل الفقراء ومستوى خط الفقر، حيث يمثل مقدار الدخل

المطلوب للوصول إلى المستوى من خط الفقر. فجوة الفقر هي مدى التفاوت الموجود بين الفقراء ، ويمكن حسابها على أنها المتوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر النسبي لجميع الفقراء. (سعيد، 2015: 32.)

- **مؤشر سن الفقر:** يقيس هذا المؤشر أيضًا النسبة المئوية لفجوة الدخل. أما (معامل جيني) للتركيز الذي يستخدم على نطاق واسع كمقياس عددي ، فهو يقيس درجة عدم المساواة في توزيعات الدخل ، والتي يتراوح مداها من الصحيح (عدم المساواة الكاملة) إلى الصفر (المساواة الكاملة). (سعيد، 2015: 32.)
- **مؤشر شدة الفقر**: يوضح هذا المؤشر بالإضافة إلى فجوة الفقر مدى التفاوت بين الفقراء، ويمكن حسابه على أنه المتوسط الحسابي لمجموع مربعات فجوات الفقر لجميع الفقراء.(العبدلي و علي، 2014: 238)

خامسا: ابعاد الفقر

ويوصف الفقر بثمانية أنواع من الحرمان الأكثر أهمية: الدخل غير الكافي وغير المستقر؛ قواعد الأصول غير الملائمة أو غير المستقرة أو المحفوفة بالمخاطر (على سبيل المثال ، نقص التعليم والإسكان) ؛ عدم كفاية البنية التحتية العامة (المياه الجارية والصرف الصحي والصرف والطرق والأرصفة) ؛ عدم كفاية توفير الخدمات الأساسية ؛ شبكات أمان محدودة للذين لا يستطيعون الدفع مقابل الخدمات ؛ الحماية غير الكافية للفئات الضعيفة من خلال القوانين والحقوق ؛ وعجز الفئات الضعيفة داخل الأنظمة السياسية والبيروقراطية. لذلك فإن الفقر مفهوم متعدد الأبعاد ومعقد. (Kedir, R. 2012: 9)

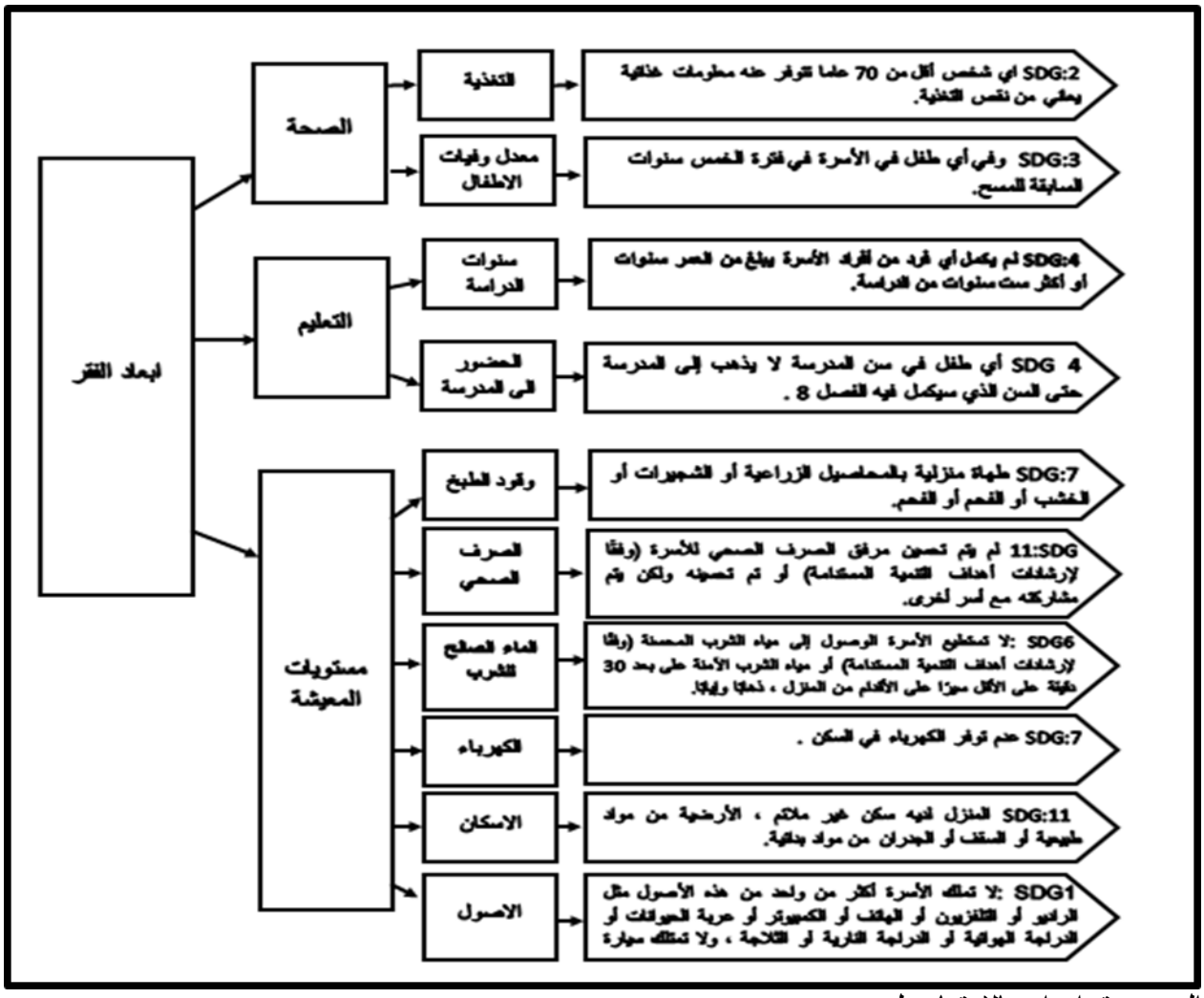

المصدر: تم اعداده بالاعتماد على :

Poverty, O., & Human Development Initiative. (2018). Global Multidimensional Poverty Index 2018: The most detailed picture to date of the world's poorest people. *University of Oxford, UK.*,p6 .

الفصل الثالث: تحليل واقع الشمول المالي والفقر في العراق

يسعى البنك المركزي إلى زيادة مستوى الشمول المالي داخل البلاد من خلال مجموعة من الإجراءات التي اتخذها لتحقيق هذا الهدف بهدف وجود عدد أكبر من الأشخاص داخل النظام المالي والتوجه نحو التبادل الإلكتروني بدلاً من التبادل النقدي، وبالتالي فإن الشمول المالي يرتبط ارتباطاً مباشراً بالتطور التكنولوجي. وتعد مؤشرات الشمول المالي من أهم الأدوات التحليلية التي تستخدمها البنوك المركزية

والمؤسسات المالية المعنية بتحليل واقع القطاع المالي في الدول النامية والمتقدمة من خلال البيانات المالية والجغرافية. وفي هذا السياق، كان لصندوق النقد الدولي ومجموعة العشرين والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء دور بارز ورئيسي على المستوى الدولي في جمع البيانات ووضع المعايير لتحسين الشمول المالي وطرق قياسه. ونجد أن للشمول المالي أبعاداً ومؤشرات عديدة تستخدم لقياسه وفقاً للبيانات المتوفرة لكل دولة.

اولا: الانتشار الجغرافي لفروع المصارف وماكينات الصراف الآلي

تعتبر البطاقات الإلكترونية من أهم أدوات نظام الدفع الوطني ومظهر من مظاهر التطور في الحياة الاجتماعية والتجارية، ويوضح التطور السريع لهذه التقنيات المصرفية في العصر الحديث سرعة التطور الذي تشهده البنوك والمؤسسات المالية بشكل خاص، وتعرف البطاقة الإلكترونية بأنها وسيلة دفع تستخدم كوسيلة دفع بديلة عن النقد والشيكات، وهي عبارة عن قيمة نقدية محملة على بطاقة ذات ذاكرة رقمية، أو الذاكرة الرئيسية للمنشأة التي تدير عملية الصرف. ،في الجدول (١) ادناه يوضح الانتشار الجغرافي لاجهزة الصراف الآلي في العراق (2014 - 2023)

ويتضح لنا من الجدول (١) ان نسبة الانتشار المصرفي لماكينات الصراف الآلي وفروع المصارف تكون منخفضة، ويعود السبب في ذلك الى انخفاض عدد اجهزة الصراف الالي وفروع المصارف قياسا بمساحة العراق.

جدول (1): الانتشار الجغرافي لأجهزة الصراف الآلي في العراق (2014 - 2023)

السنة	عدد المصارف في العراق*	عدد ATM	نسبة الفروع لكل (1000)متر مربع%	نسبة التغير لعدد الفروع/المساحة %	نسبةATM لكل(1000) متر مربع%	نسبة التغير ATM/ا لعدد المساحة%
2014	**888**	**467**	**2.04**	/	**1.07**	/
2015	**982**	**467**	**2.26**	**10.78**	**1.07**	**0.00**
2016	**1002**	**467**	**2.30**	**1.77**	**1.49**	**39.25**
2017	**938**	**337**	**2.16**	**(6.09)**	**0.77**	**(48.32)**
2018	**821**	**580**	**1.89**	**(12.50)**	**1.33**	**72.73**
2019	**858**	**660**	**1.97**	**4.23**	**1.52**	**14.29**
2020	**833**	**656**	**1.91**	**(3.05)**	**1.51**	**(0.66)**
2021	**857**	**865**	**1.97**	**3.14**	**1.99**	**31.79**
2022	**881**	**1014**	**2.02**	**2.54**	**2.33**	**17.09**
2023	**884**	**1340**	**2.03**	**4.95**	**3.08**	**32.19**

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث النشرة الاحصائية السنوية،(2014 - 2023).

اذ شهدت اجهزة الصراف الآلي تطورا خلال مدة البحث حيث بلغت النسبة عام 2014 (١٬٠٧)، وبلغت ادنى نسبة في سنة ٢٠١٤ (٠٬٧٧) والسبب في ذلك يعود الى الاوضاع الاقتصادية) أي ان الوضع الاقتصادي كان قبل الاحتلال سيء بشكل عام فالسياسات الاقتصادية الكلية ارتجالية وتجريبية وغير مستقرة والبطالة متفشية والفقر حاصل نسبة كبيرة من المجتمع اما بعد مرور عام على الاحتلال فقد انتفت السياسة الاقتصادية اصلا مع تحطم هياكل الدولة التي كانت تضعها او تصممها، وسادت العشوائية مما ادى الى اتخاذ قرارات على صعيد الاسعار والاجور وارتفعت نسبة البطالة بشكل مذهل وارتفعت مستويات الاسعار الى مستويات ملحوظة وزاد الفقر بصورة المطلق والنسبي وزاد عدد من يعانون من الفقر، ولا يمكننا أن نذكر ان العامل الاقتصادي وانعدام فرص العمل وعدم توفر السكن الملائم هو مشكلة بحد ذاته حيث اصبح يعرقل حياة الاف من الشباب عن تكوين اسرة وحياة ملائمة ومستقرة. و (الاوضاع السياسية هو ان يتجنب الجميع في اختلافاتهم اي مظهر من مظاهر العنف قولا او فعلا، وان يجعل جميع الاطراف الخلاف بينهم خلافا موضوعيا وليس شخصيا والاسراع في تشريع قانون الانتخابات عادل ومدروس وان تكون انتخابات مبكرة لكي لا تنعكس مظاهرها بعدم ثقة ملايين العراقيين بالطبقة السياسية والاعتصام.

ثانيا: نسبة الفقر في العراق

ان مشكلة الفقر في العراق لم ترى الاهتمام الكافي من قبل الساسة ,ولم تعي الجهات المسؤولة خطورة هذه الظاهرة على مختلف الصعد ,الامر الذي جعل هذه الظاهرة تتطور بشكل خطير, اذ بدأت هذه الظاهرة منذ التسعينيات من الماضي مع دخول العقوبات الدولية حيز التنفيذ , ثم تفاقمت بعد عام 2003 نتيجة للحروب المتتالية والفساد المالي والإداري، فضلا عن جائحة كورونا والتغيرات غير المدروسة في سعر الصرف .

ومن اهم أسباب الفقر(حمد & اخرون , 2019: 9.)

- **زيادة البطالة**: تعتبر البطالة من أهم الأسباب المؤدية إلى الفقر. تؤدي زيادة أعداد السكان مع انخفاض فرص العمل سواء في القطاع الاقتصادي العام أو الخاص إلى زيادة الفقر الناتج عن زيادة معدلات البطالة.
- **الفساد الإداري والمالي في أجهزة الدولة المختلفة**: سوء الإدارة وانعدام الشفافية وانتشار الفساد من أهم العوامل المسببة للفقر فهو يمنع الفساد الجهات التي تقف وراء الإصلاح ، فضلا عن الإحباط الذي يخلقه الفاسدون في من قلوب المستثمرين الاستثمار ويقلل من حجم الاستثمار. كما ان الإيرادات العامة التي يفترض أن تذهب للخدمات الصحية والعامة ومن ثم تضعف

مصداقية الحكومة في تقديم هذه الخدمات للمواطنين وخاصة الفقراء منهم.

- **ضعف البنية التحتية وتخلفها:** الطرق والمدارس والمستشفيات هي أساس تحفيز النمو الاقتصادي ، وبالتالي الضغط على مستويات الفقر لتقليص فجواتها ونسبها في المجتمع.
- **العوامل السياسية والحروب:** يساهم تزايد الحروب والعنف في أي مجتمع في زيادة الإنفاق الحكومي على الإنفاق العسكري مما يؤدي إلى تهميش الإنفاق على الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم.

في الجدول (٢) ادناه يوضح نسبة الفقر وخط الفقر في العراق

جدول (٢): خط الفقر ونسبة الفقر في العراق للمدة (2014- 2023)

السنة	خط الفقر (الف دينار)	نسبة الفقر%
2014	120000	22
2015	130000	18.7
2016	130000	18.9
2017	130000	22.5
2018	150000	29
2019	150000	30
2020	150000	22.5
2021	150000	22
2022	150000	22.5
2023	150000	23

المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للاحصاء، النشرة الاحصائية السنوية.

من الجدول (٢) نلاحظ أن نسبة الفقر في العراق بلغت في عام 2014 (٢٢) حيث انخفضت في عام 2014 (١٨٫٧) واستمرت بالانخفاض حتى عام ٢٠١٣ وذلك بسبب تطبيق استراتيجية التخفيف من الفقر حيث بلغت النسبة (١٨٩) حسب تقديرات الجهاز المركزي للإحصاء وعدد الفقراء بلغ (١٣١٧١٠٠) مليون فردا وازدادت سرعة نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي اذ ساهم النمو الاقتصادي في الحد من الفقر وتحسين مستويات المعيشة وسجلت انجازات في مجالات عدة كإيجاد فرص عمل لغالبية السكان، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وزيادة مفردات البطاقة التموينية، اما في عام ٢٠١٤ ارتفعت النسبة الى (٢٢,٥) وعدد الفقراء ارتفع الى (٨١٠١٩٨٠) مليون فردا والسبب في ذلك يعود الى تردي الوضع الأمني وخروج الكثير من المناطق والمحافظات عن سيطرة الحكومة المركزية ووقوعها تحت سيطرة النظام الارهابي ونزوح الملايين من ابناء الشعب العراقي، ومن ثم استمرت النسبة بالارتفاع حتى عام 2019 اذ بلغت (٣٠) ويعود هذا الارتفاع الكبير في نسبة الفقر لتدهور الوضع الاقتصادي الذي خلفه الوضع الأمني، وعدم امكانية الوصول الى الحصص الغذائية من البطاقة التموينية وارتفاع معدلات البطالة وضعف شبكة الحماية الاجتماعية كل ذلك ادى الى وقوع الكثير من العوائل العراقية تحت خط الفقر وبعض النازحين ممن وقعوا في دائرة الفقر سبب ذلك يعود الى فقدانهم مصادر معيشتهم في المناطق التي نزحوا منها، وقد بلغ عدد النازحين في عام ٢٠١٦ الى (٣٠٢) مليون نازح واغلبهم من الاطفال والنساء، وهم يعيشون في اوضاع متردية من مأكل ومسكن بسبب ارتفاع اعداد النازحين التي اصبحت ضغطا على المناطق التي نزحوا اليها، مما ولد زخما وضغطا متزايدا على الخدمات بكافة انواعها من كهرباء ومياه ومدارس وغيرها، وبعد عام 2019 والتحسن الملموس في الأوضاع الأمنية وعودة اغلب النازحين الى مناطقهم ادى الى تغير ايجابي في نسبة الفقر حيث بلغت (٢٢) في عام ٢٠١٨ ومن ثم ازدادت في عام ٢٠١٩ و ٢٠٢٠ بسبب الأوضاع الاقتصادية التي يمر بها البلد كجائحة كورونا ومنع التجوال وتعطل الاعمال وغلق المدارس وتوقف المشاريع والتضخم الداخلي والخارجي وغيرها.

الاستنتاجات:

1. الشمول المالي يعني امكانية وصول الافراد والشركات الى منتجات وخدمات مالية مفيدة وباسعار معقولة تلبي احتياجاتهم ويعتبر من عوامل التمكين الرئيسة للقضاء على الفقر.
2. وتوفير وسائل للتعامل مع الشكاوي والوفاء بأي التزامات مالية مع العميل بوضع نظام رقابي مناسب.
3. لا تزال نسبة الكثافة المصرفية منخفضة نسبة إلى المعيار العالمي والذي يبلغ فرعا واحدا لكل عشرة آلاف شخص.
4. تدني مستوى نسبة الانتشار المصرفي مما ينعكس سلبا على الشمول المالي، وضعف نسبة تركز أجهزة الصراف الآلي مما يعني وجود فئة كبيرة مستبعدة عن الخدمات المصرفية.
5. يعد الفقر من المؤشرات الاقتصادية التي يفتقد فيها الشخص الى الدخل الكافي للحصول على المستلزمات الرئيسة للحياة كالتعليم، والصحة، والسكن وغيرها.
6. على من سياسات الحكومة العراقية المتعاقبة للقضاء على الفقر، فلا زالت نسبة الفقر مرتفعة لاسيما في المناطق الريفية .

التوصيات:

1. ضرورة نشر الوعي المصرفي بين الأفراد وإدخال ثقافة الشمول المالي من خلال تشجيع تحويل المدخرات

إلى النظام المالي الرسمي مع ضرورة توفير الحماية المالية للعملاء.

2. توسيع فروع البنوك من خلال تعزيز انتشارها الجغرافي من خلال إنشاء نقاط وصول للخدمات المالية الرسمية
3. ضرورة مراقبة عمل البنوك من قبل البنك المركزي العراقي لتجنب المخاطر المصرفية وحماية حقوق المتعاملين معها.
4. التركيز في الشمول المالي على وسائل الوصول الى المناطق النائية والريفية وحصول الافراد على الخدمة المالية بتكلفة معقولة وضمان تمكين المرأة والمساواة بينها وبين الرجل في الفرص التوصيات.
5. على البنوك الاهتمام بالشمول المالي بالإضافة إلى التوسع في تقديم الخدمات المصرفية والمالية بتكاليف مخفضة وإتاحة الفرصة للفئات الفقيرة وذوي الدخل المحدود للحصول على الخدمات المصرفية.

توافر البيانات:

تم تضمين البيانات المستخدمة لدعم نتائج هذه الدراسة في المقالة.

تضارب المصالح:

يعلن المؤلفون أنه ليس لديهم تضارب في المصالح.

موارد التمويل:

لم يتم تلقي اي دعم مالي.

شكر وتقدير:

لا أحد أو ذكر اي شخص اخر.

References:

1. Fahd, A., Yaseen, A. Y., & Al-Ukaydi, A. M. J. (2019). Al-‘alaqa bayna al-shumul al-mali wa-mu‘ashshirat al-tanmiyya al-mustadama fi al-‘Iraq. Majallat Jami‘at al-Anbar lil-‘Ulum al-Iqtisadiyya wa-al-Idariyya, 11(27), 417.
2. Hujan, S. ‘A., wa Akharun. (2021). Da‘m ‘amaliyyat al-tanmiyya al-mustadama wa-qiyas ta’thir al-shumul al-mali ‘alayha. Al-Majalla al-‘Ilmiyya li-Jami‘at Jihan – Sulaymaniyya, 5(2), 62.
3. ‘Abd al-Nabi, W. ‘A. (2018). Al-shumul al-mali wa-dawruhu fi tahqiq al-tatawwur al-masrifi wa-tanmiyat al-iqtisad al-‘Iraqi. Bahth manshur fi al-Bank al-Markazi al-‘Iraqi, Ayyar, 2.
4. Al-Shammari, S. R. (2016). Al-tiknulujiya al-mutaqaddima wa-dawruha fi tahqiq al-shumul al-mali. Muntada al-Shumul al-Mali wa-al-Tawajjuh al-Istratiji lil-Istiqrar al-Mali wa-al-Ijtima‘i, ‘Amman, al-Urdunn, 29.
5. Ilyas, K. D. (2015). Mafhum al-shumul al-mali wa-ahdafuhu. Majallat al-Dirasat al-Maliyya wa-al-Masrifiyya – al-Akademiyya al-‘Arabiyya lil-‘Ulum al-Maliyya wa-al-Masrifiyya, 23(3), ‘Amman, al-Urdunn, 11.
6. Harun, ‘A., Muhammad Amin, & Mustafawi. (2020). Al-shumul al-mali wa-mu‘ashshirat qiyasihi al-‘alamiyya wa-al-mahalliyya. Majallat al-Iqtisad wa-al-Tanmiyya, 8(1), 48.
7. Dayf, F. B. (2020). Waqi‘ wa-tahaddiyat al-shumul al-mali fi al-Jaza’ir. Majallat Idarat al-A‘mal wa-al-Dirasat al-Iqtisadiyya, 6(1), 476–479.
8. Al-‘Asal, R. al-‘Asal al-Hasan wa-Akharun. (2023). Waqi‘ al-shumul al-mali fi al-Jaza’ir (al-waqi‘ wa-al-tahaddiyat) – Dirasah tahliliyya li-mu‘ashshirat al-shumul al-mali fi al-Jaza’ir min 2011 ila 2021. Majallat al-Idara wa-al-Tanmiyya lil-Buhuth wa-al-Dirasat, 12(2), 40.
9. Boutabina, H. (2018). Al-shumul al-mali wa-dawruhu fi tahqiq al-miyza al-tanafusiyya: Dirasah istitla‘iyya li-ara’ ‘ayina min ‘umala’ al-bunuk al-tijariyya al-Jaza’iriyya. Majallat al-Dirasat al-Muhasibbiyya wa-al-Maliyya, ‘Adad khass, 10.
10. Hamza, H. K., wa Akharun. (2023). Tahlil ab‘ad al-shumul al-mali fi al-bii’a al-masrifiyya al-‘Iraqiyya – Tahaddiyat wa-mu‘alajat lil-mudda 2017–2021. Majallat Warith al-‘Ilmiyya, 5, 82.
11. Yas, M. N. (2022). Mu‘ashshirat al-shumul al-mali wa-atharuha fi al-ada’ al-mali: al-Tiknulujiya al-masrifiyya mutaghayyiran tafa‘uliyyan. Risalat Majistir, Jami‘at al-Basra, 44.
12. Zifi, S., & Bin Thabit, ‘A. (2022). Athar al-intishar al-masrifi ‘ala siyulat al-bunuk – Dirasat halat ba‘d al-bunuk al-Misriyya. Majallat al-Muntada lil-Dirasat wa-al-Abhath al-Iqtisadiyya, 6(2), 528.
13. ‘Awad, A. ‘A. M. (2021). Athar tatbiq al-shumul al-mali ‘ala al-ada’ al-mali bil-bunuk. Majallat al-Dirasat al-Maliyya wa-al-Tijariyya, 380, 3.

halha. Majallat al-Idara wa-al-Iqtisad, 8(102), 32.

21. Hamad, ‘A. ‘A., Fayhan, M. ‘A., & Jarwan, S. ‘A. (2019). Al-hulul al-mustadama li-mushkilat al-faqr al-mutarattiba ‘ala al-nuzuh fi al-muhafazat al-muharrara. Majallat Jami‘at al-Anbar lil-‘Ulum al-Iqtisadiyya wa-al-Idariyya, 11(25), 9.

22. Jumhuriyyat al-‘Iraq, Wizarat al-Takhtit wa-al-Ta‘awun al-Inma’i, al-Jihaz al-Markazi lil-Ihsaa’. Al-Nashra al-Ihsaiyyah al-Sanawiyyah.

23. Al-Bank al-Markazi al-‘Iraqi, Da’irat al-Ihsaa’ wa-al-Abhath. Al-Nashra al-Ihsaiyyah al-Sanawiyyah (2014–2023).

24. Kedir, R. (2012). The Impact Of Foreign Direct Investment On Poverty Reduction In Ethiopia: Cointegrated Var Approach. Adis Ababa University.p 9.

25. Poverty, O., & Human Development Initiative. (2018). Global Multidimensional Poverty Index 2018: The most detailed picture to date of the world’s poorest people. University of Oxford, UK.,p6 .

26. Gordon, D. (2006). The concept and measurement of poverty. In Poverty and social exclusion in Britain . Policy Press.P31.

14. Hanush, ‘A. (2000). Al-‘Iraq: Mushkilat al-hadir wa-khiyarat al-mustaqbal. Dar al-Kunuz al-Adabiyya lil-Nashr, T1, 117.

15. Abu al-Shu‘ayr, M. J., & ‘Abd al-Basit, M. (2018). Dirasah wa-tashkhis dhahirat al-faqr fi al-manatiq al-rifiyya li-‘Iraq bi-istikhdam al-tariqa al-taqlidiyya. Majallat al-Iqtisad wa-al-‘Ulum al-Idariyya, 24(103), 503.

16. Al-Asadi, S. R. (2010). Mustaqbal al-tanmiyya al-bashariyya fi daw’ mustajaddat al-bii’a al-iqtisadiyya fi al-‘Iraq (Utruhat Dukturah). Kulliyat al-Idara wa-al-Iqtisad, Jami‘at al-Kufa, 70.

17. Al-Faris, ‘A. R. (2010). Al-faqr wa-tawzi‘ al-dakhl fi al-watan al-‘Arabi. Markaz Dirasat al-Wahda al-‘Arabiyya, Bayrut, al-Tiba‘a al-‘Ula, 34.

18. Kabtan, R. K. (2019). Dawr wasail al-i‘lam fi al-kashf ‘an qadhaya al-faqr fi al-mujtama‘ al-‘Iraqi. Majallat Lark lil-Falsafa wa-al-Lisaniyyat wa-al-‘Ulum al-Ijtima‘iyya, Jami‘at Diyala, Kulliyat al-Funun al-Jamila, 5, 231.

19. Al-‘Abdali, S. ‘A. N., & ‘Ali, Z. H. (2014). Al-tanmiyya al-maliyya ‘ala al-faqr fi al-‘Iraq lil-fatra (1980–2010). Majallat al-Iqtisad wa-al-‘Ulum al-Idariyya, 20(79), 236.

20. Sa‘id, ‘A. (2015). Mushkilat al-faqr fi al-‘Iraq wa-al-istratijiyya al-muqtaraha li-